33 | نيسان - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن المعهد العراقي للحوار وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

01 الفساد هو الإرث المنسي للغزو الأمريكي للعراق

02 النفوذ الصيني المتزايد في العراق

03 لماذا لم تتسن الفرصة للديمقراطية في العراق بالنجاح: جذور الفساد في عراق ما بعد صدام

04 ما هو حجم النفوذ الذي تمتلكه إيران في العراق؟

www. hewariraq. com

مؤسسة أكاديمية فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تأسست بعد التغيير في عام 2003، فكانت واحدة من اهم المشاريع التي تعنى بعملية صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال المراقبة الدقيقة للاحداث الجارية وتداعياتها المحتملة عبر استشراف المستقبل لوضع المسارات اللازمة امام صانع القرار، حيث تقدم المؤسسة خرائط عمل متكاملة وملخصات تنفيذية و أوراق سياسات و تقارير تنتج عبر ندوات وورش تخصصية وابحاث يكتبها ويشرف عليها نخبة من كبار المختصين في الشؤون السياسية والاقتصاية والعسكرية والامنية وغيرها.

ويتميز المعهد العراقي للحوار بقربه من جميع مفاصل الدولة ومن حلقات صنع القرار لما يملكه من كفاءات تعد الابرز على المستوى العراقي وفي التخصصات كافة، وبهيئة ادارية تضم اسماء مميزة في الاوساط الاكاديمية والسياسية وبنخبة من المستشاريين من ذوي الخبرة والكفاية العلمية.

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن المعهد العراقي للحوار
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+9647905400123
Head@hewariraq. com

الفساد هو الإرث المنسي للغزو الأمريكي للعراق

الكاتبان:

ريفا دينغرا

زميل في برنامج السياسة الخارجية لدى معهد بروكنغز مختصة في مجال سياسات الهجرة القسرية والاستجابات الإنسانية في الشرق الأوسط والدول النامية.

مارسين الشمري

زميل غير مقيم في برنامج السياسة الخارجية في معهد بروكنغز وزميل باحث لدى مبادرة الشرق الأوسط في مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية في جامعة هارفارد.

المصدر:

معهد بروكنغز

https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/03/04/2023/corruption-is-the-forgotten-legacy-of-the-iraq-invasion/

التاريخ:

3 نيسان 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

هنالك القليل ممن يربط ازمة الفساد بحرب عام ٢٠٠٣ وما تبعها من احتلال امريكي. حيث يلقي العراقيون باللوم على اتفاق تقاسم السلطة الذي ترتكز عليه حكومتهم وعلى أعضاء النخبة السياسية فاحشي الثراء بالتسبب بهذا الفساد. وفي حقيقة الامر, ان صراع العراق مع الفساد ـ وخاصة فساد القطاع العام ـ يمكن اقتفاء اثاره الى حقبة الاحتلال وسياسات إعادة الاعمار والى حقبة البعث. فخلال عملية إعادة اعمار العراق, قامت الولايات المتحدة بتوزيع أموال غير خاضعة للرقابة والتدقيق على مشاريع عديدة ومن خلال القيام بذلك أطلقت العنان للنهم نحو الكسب الغير مشروع والحصول على المال السهل في جميع المستويات الحكومية تقريبا, وحتى في منظمات المجتمع المدني.

بعد مرور عشرين عاما على الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق, أعلن سابع رئيس وزراء عراقي يتسنم المنصب منذ عام ٢٠٠٣ بان محاربة الإرهاب هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البلاد, واصفا إياه بانه لا يقل خطرا عن تهديد الإرهاب. ويتفق الكثير من العراقيين الذين يبلغ تعدادهم ثلاثة واربعون مليون نسمة مع السوداني, كما يدل على ذلك استطلاعات الرأي العام وانتشار الحركات الاحتجاجية, لكن هنالك القليل ممن يربط ازمة الفساد بحرب عام ٢٠٠٣ وما تبعها من احتلال امريكي. يلقي العراقيون باللوم على اتفاق تقاسم السلطة الذي ترتكز عليه حكومتهم وعلى أعضاء النخبة السياسية فاحشي الثراء.

ولكن, ان صراع العراق مع الفساد ـ وخاصة فساد القطاع العام ـ يمكن اقتفاء اثاره الى حقبة الاحتلال وسياسات إعادة الاعمار والى حقبة البعث. خلال عملية إعادة اعمار العراق, قامت الولايات المتحدة بتوزيع أموال غير خاضعة للرقابة والتدقيق على مشاريع عديدة ومن خلال القيام بهذا الامر أطلقت العنان للنهم نحو الكسب غير المشروع والحصول على المال السهل في جميع المستويات الحكومية تقريبا, وحتى في منظمات المجتمع المدني. وبما ان إدارة السوداني تسعى الى تحسين الخدمات العامة والبنية التحتية من اجل إرضاء المواطنين الساخطين, يتوجب على هذه الادارة كسر أنماط فساد مرحلة ما بعد إعادة الاعمار.

ان الفساد والتوزيع الانتقائي للخدمات العامة كان موجودا بشكل مؤكد خلال الفترة التي سبقت الغزو, في ظل نظام صدام حسين. ففي عام ١٩٦٨, تسنم حزب البعث السلطة عن طريق انقلاب عسكري, ليستثمر بعد ذلك وبشكل كبير في مجال توفير الخدمات العامة مستفيدا من الوفرة المالية التي جلبتها عائدات النفط. ولكن, مع الانحسار في عوائد النفط خلال ثمانينيات القرن الماضي, والحرب مع إيران, والإصلاحات الاقتصادية تسببت في الانخفاض الشديد في الانفاق الحكومي العراقي على الخدمات العامة. وعمقت حرب الخليج والعقوبات الاقتصادية التي تبعتها الدمار في البنية التحتية للبلاد, وخاصة شبكات الطاقة الكهربائية والمياه. مع حلول نهاية التسعينات, كانت اغلب المنازل العراقية لا تحصل

على الطاقة الكهربائية بشكل منتظم وارتفعت أيضا معدلات سوء التغذية الى مستويات قياسية, خاصة بين الأطفال.

في خضم هذه الظروف الصعبة, أتاح برنامج النفط مقابل الغذاء بيع النفط العراقي مقابل الحصول على الدعم الإنساني. وقد تخلل هذا البرنامج فساد كبير من قبل المسؤولين العراقيين والشركات الدولية وموظفي الأمم المتحدة. في داخل العراق, جنى صدام حسين والحلقة المقربة منه اغلب الفوائد من هذا البرنامج حيث ظهرت أنماط جديدة من الفساد خلال فترة العقوبات. وتسبب الارتفاع العالي في معدلات البطالة في زيادة طلب الرشاوى من قبل الأجهزة الإدارية العراقية مقابل الحصول على الخدمات العامة خلال التسعينات, وهو نمط استمر حتى يومنا هذا.

ومهما يكن من الامر, كان لتدفق المعونات المقدمة لإعادة الاعمار في فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ وغياب المحاسبة على التعاقد والانفاق دور في اخذ معدلات الفساد في القطاع العام العراقي الى مستويات غير مسبوقة. فالغزو اعقبه جهد كبير لإعادة الاعمار من قبل التحالف المحتل الذي قادته الولايات المتحدة والحكومة العراقية الجديدة وجملة من المانحين الدوليين. خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٣ و٢٠١٤, أكثر من ٢٢٠ مليار دولار تم انفاقها على إعادة الاعمار فقط, بما في ذلك ٧٥ مليار دولار من أموال المساعدات الخارجية. علاوة على العنف واستبعاد العراقيين الذي قوض عملية إعادة الاعمار, فقد أعاق الهدر الضخم في الانفاق والفساد جهود إعادة البناء.

لقد تورط عدد كبير من المتعاقدين والمسؤولين العراقيين والموظفين الأمريكيين بشكل مباشر في الفساد اثناء عملهم في مشاريع إعادة الاعمار. وكانت التقارير قد وثقت حالات قام بها متعاقدين وافراد امريكيون بالسرقة بشكل مباشر للمساعدات وقبول الرشاوى. وكان باستطاعة كل من المتعاقدين الدوليين والمحليين الاستفادة من المشاريع المساعدات عن طريق تضخيم أسعار الكلف والهدر والانفاق المفرط. حيث قدر المفتش الأمريكي العام في تقريره عن إعادة اعمار العراق هدر ثمانية مليارات دولار على اقل تقدير وبشكل تام من أصل أكثر من ٦٠ مليار دولار خصصت لإعادة البناء.

في الوقت الذي تم فيه تحقيق بعض التقدم في مجال إعادة تأهيل البنى التحتية المدمرة او المتضررة بشكل كبير, مثل النظام الصحي وقطاع الكهرباء, الا ان ذلك انجز ضمن اطر زمنية طويلة جدا أكثر من التقديرات الزمنية التي وضعت لها في بادئ الامر وبكلف اعلى. بدلا عن ذلك, ساهم الارتفاع في معدلات تمويل مشاريع إعادة الاعمار في فترة ما بعد الحرب بتعزيز التصور بان المشاريع المدعومة تحديدا والخدمات العامة بشكل عام من الممكن ان يكونا مصدرا للاستثراء الفردي من دون ان يترتب على ذلك أي عواقب. وفي الوقت الذي تم فيه محاسبة متعاقدين وافراد أمريكيين في حالات كثيرة, الا انه في حالات أخرى متعددة لم تجري هناك أي محاسبة وذلك بسبب الطريقة السيئة التي كان يتم فيها الاحتفاظ بسجلات هذه المشاريع من قبل الحكومة الامريكية بشكل جعل المعرفة الدقيقة لحجم الاحتيال والهدر في الأموال عملية مستحيلة. في العراق, مبادرات مكافحة الفساد التي تم طرحها في بعد الغزو اثبتت كونها عائقا هشا امام حماية المسؤولين الحكوميين والوزاريين للأفراد المتورطين بالفساد من المسائلة بناءً على انتمائهم الطائفي والحزبي.

المسؤولون العراقيون في داخل القطاع العام يتقاضون رشى في قطاعات حيوية مثل قطاع الصحة والكهرباء من دون تعرضهم للمساءلة الحقيقية سواء من الحكومة او من المانحين الذين يمولون الخدمات العامة. وان كان هذا النوع من السلوك سابق لفترة الغزو, الا انه تعاظم بشكل كبير في فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ مع التدفق الهائل للاموال الذي حصل في هذه الفترة. كان الخبير العراقي عباس كاظم قد كتب في عام ٢٠١٠ بان النظام القانوني الذي تدعمه الولايات المتحدة مكن الأحزاب الطائفية من حماية المسؤولين الفاسدين على جميع المستويات من المسائلة. وثبت أيضا بان العنف والاغتيالات التي تعرض لها الموظفين العاملين في مجال مكافحة الفساد هو تحد خطير جدا. على سبيل المثال, تعرض وكيل وزارة الصحة عمار الصفار الى الخطف والاغتيال في عام ٢٠٠٦ من قبل جماعة مسلحة كانت تسيطر على وزارة الصحة بسبب ترأسه للجان تحقيقية خاصة بمكافحة الفساد.

IRAQ COPY

وزارات مهمة في فترة ما بعد إعادة الاعمار تم شغلها على أساس الارتباطات الحزبية وليس على أساس الكفاءة. ونتيجة لذلك, كانت مشاريع إعـادة البناء المدعومة من أمـوال المساعدات تدار بشكل سيء في الغالب بعد اكمالها وتسليمها الى الحكومة. حتى المشاريع المتعددة التي كان يتم التفاخر بها كمشاريع ناجحة اتضح بانها لا تعمل بشكل صحيح او تفتقر الى العناية الجيدة بسبب كل من الفساد واستبعاد العراقيين من عمليات صناعة القرار. وعلى مر السنين, أصبح القطاع العام في العراق أداة للزبائنية حيث ازدادت اعداد المواقع الحكومية المخصصة للنخبة والمعروفة بالدرجات الخاصة والتي تمنح لموالي الأحـزاب. هذا الامر له جذوره التاريخية, فقد بينت أبحاث العلوم السياسية بانه وخلال فترة التسعينات, تم تعيين افراد من مسقط رأس صدام حسين مدينة تكريت في القطاع الحكومية بنسب عالية مقارنة ببقية السكان.

بعد مرور عشرين عاما على الحرب, لا تزال الخدمات العامة في العراق متضررة بشكل كبير بسبب انماط فساد النخبة التي ترسخت خلال فترة ما بعد الحرب. حيث وجدت دراسة أجرتها PLOS بانه ما يقارب من ٤٠٥,٠٠٠ حالة وفاة نجمت عن الحرب للفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١١, ثلث من هذه الوفيات حصل بسبب الفشل في قطاعات البنية التحتية مثل الصرف الصحي والنقل والصحة. كما اوضح تقرير اعد مؤخرا من قبل ويل تودمان و لبنى يوسف من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية كيفية تلقي الفصائل السياسية للعمولات من أمـوال المشاريع المتعلقة بقطاع الكهرباء. ولا تزال قطوعات الطاقة الكهربائية في حالة تدهور مستمر حيث تحصل الغالبية من العراقيين على الكهرباء لفترة لا تتعدى نصف اليوم. وفقا لصندوق الأمم المتحدة للطفولة, ثلاثة ملايين ومائتي ألف طفل بعمر الدراسة غير ملتحقين بالمدارس. وكان القطاع العام العراقي قد تم تصنيفه بالمرتبة الثالثة والعشرين على مستوى العالم من ناحية الفساد في عام ٢٠٢٢ ـ في تحسن عن تصنيف عام ٢٠٠٦ حيث شارك العراق دولة غينيا المرتبة الثانية كأكثر بلدان العالم فسادا. هذا الواقع دفع الى الناس الى التظاهر خاصة في السنوات الأخيرة, خاصة بين الشباب المحبطين بسبب تأثيرات الفساد على الخدمات العامة والاقتصاد.

اليوم يمتلك العراق ١١٥ مليار دولار من احتياطي النقد الأجنبي وقد اقر مجلس الوزراء موازنة (لا تزال معلقة بانتظار الموافقة البرلمانية) تبلغ ١٥٢ مليار دولار. هذه الأرقام هي الأعلى التي يشهدها العراق منذ فترة ما بعد حرب عام ٢٠٠٣ وتمثل فرصة لتحقيق الاستثمار بعيد المدى في البنية التحتية والخدمات العامة في البلاد. ومهما يكن من الامر, ان هذه الأرقام تزيد من خطورة ارتفاع مطامع سرقة المال العام. وبكل الاحوال, لم يمض الكثير من الوقت على اختلاس مبلغ ٢.٥ مليار دولار من مصارف حكومية خلال فترة إدارة الكاظمي وهي الحادثة التي وصفها الصحفيون بسرقة القرن.

ما الذي يمكن فعله لحماية ثروة الشعب العراقي؟ ان محاربة الفساد هي ممارسة وقائية واستجابة انية في الوقت ذاتـه, ويدعو الخبراء والمراقبين منذ زمن طويل الى مضاعفة جهود مبادرات مكافحة الفساد في العراق. ففي أبحاث أجريت عن نماذج دولية مختلفة, مثل دراسة جيمس لوكستون عن بنما, طرحت أفكارا جديدة مثل خلق «جزيرة من النزاهة» يتم فيها حماية مؤسسات رئيسية بعينها من الفساد المنهجي الواسع الانتشار. في حين قدم سجاد جياد الباحث في مؤسسة القرن توصيات محكمة في هذا الشأن تتضمن بناء شبكة لمكافحة الفساد تتألف من أعضاء المجتمع المدني وسياسيين, وتقوية المؤسسات المستقلة مثل هيئة النزاهة.

محللون اخرون مختصون بالشأن العراقي كانوا قد اوصوا بإبعاد العراق عن الاقتصاد القائم على التعامل بـالأوراق النقدية. وقد بدأت حكومة السوداني بالعمل نحو تحقيق هذا الهدف بضغط من الولايات المتحدة ـ على الرغم من اشتراك الولايات المتحدة المباشر في تأسيس القطاع المصرفي العراقي وتنظيم مزاد العملة والذي أصبح لاحقا وسيلة لغسل الأموال لبلدان الجوار مثل تركيا وإيران. أخيرا, بدأت الحكومات العراقية تدرك بوجود حاجة لتنظيم ثروة العراق النفطية والتي تحارب الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة بشدة أي عملية من شأنها تنظيم هذه الثروة. هذه الثروة التي تم استخدامها كأداة لخلق المناصرين خلال فترة

حكم البعث وما بعدها, يجب ان يتم تقنينها من قبل الشعب العراقي إذا ما أريد لمكافحة الفساد النجاح.

وكما يذهب المثل الشعبي العربي بالقول: «المال السائب يعلم على السرقة.» عراق ما بعد ٢٠٠٣ مثال حي على هذا القول. فالأثار البعيدة المدى لتدفق الأموال خلال فترة إعادة الاعمار ساعدت على وضع القطاع العام في قلب ماكنة الفساد. لذلك فان فهم أنماط الفساد التي ترسخت خلال تلك المرحلة جزء مهم لمساعدة العراق للقيام بالإصلاحات الماسة والضرورية لبناء خدمات عامة لمواطنيه.

الملاحظات:

- ان ظاهرة الفساد المستشرية في العراق اليوم لها جذور عميقة يمكن تتبعها الى سنوات حكم البعث والى الأشهر الأولى من مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي للعراق.
- لقد ساهم التدفق الهائل والمفاجئ لكميات كبيرة من أموال إعادة الاعمار المخصصة للعراق وضعف الرقابة والفوضى الأمنية والاداريـة بشيوع ثقافة هدر الموارد والانفاق المفرط وخلق مناخ تتاح فيه سرقة المال العام من دون ان يكون لذلك أي تبعات.
- لعب توزيع المناصب الإداريـة العليا في المؤسسات الحكومية على أسس الولاءات الحزبية والانتماء الطائفي والقومي والـتـخـادم مـا بين أصـحـاب الـدرجـات العليا وداعميهم دورا في توفير الحصانة لسلوكيات الفساد من المسائلة والحساب.
- بعض المؤسسات التي أنشأت في ظل فترة الاحتلال بقيت قائمة حتى الان ومنها مزاد العملة الذي ينظمه البنك المركزي صارت بوابة من بوابات سرقة المال العام وتهريبه الى خارج البلاد.
- ان تغلغل شبكة الفساد وامتداد اذرعها الى جميع مفاصل قطاعات الخدمة العامة في البلاد ووجود غطاء سياسي وقانوني وامني يرعاها يجعل من الصعوبة بمكان مواجهتها من قبل أي الحكومات العراقية المتعاقبة.
- تتمثل الحلول المتاحة امام السلطة التنفيذية في العراق اليوم بالتقليم التدريجي لبؤر الفساد والاستهداف النوعي لأركان محددة من أركـان, وعزل ادواتـه عن الوصول الى المؤسسات المالية والمصرفية كخطوة أولية ثم التوسع

الملاحظات:

التدريجي بعمليات التطهير لتشتمل مؤسسات الدولة الأخرى.

- شحذ الدعم السياسي والشعبي والإعلامي الساند لاستراتيجيات وسياسات مكافحة الفساد وتمكين الهيئات المستقلة والاذرع التنفيذية المسؤولة عن اعمال هذه السياسات من خلال منحها صلاحيات استثنائية و توفير الحماية الأمنية لأفرادها وكوادرها.

النفوذ الصيني المتزايد في العراق

ان موقع العراق الجغرافي الاستراتيجي وموارده النفطية تجعله نقطة محورية في مبادرة الحزام والطريق الصينية

الكاتب:

سركان تشاليشكان

باحث متخصص بدراسات العراق في مركز دراسات الشرق الأوسط (ORSAM) في أنقرة.

المصدر:

The Diplomat

https://thediplomat.com/03/2023/chinas-expanding-influence-in-iraq /

التاريخ:

22 آذار 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - د. نصر محمد علي

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

ان المصالح الاقتصادية الصينية تضع استيراد الطاقة من الشرق الأوسط أولوية قصوى. وبوصف الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، فهي تشتري أكثر من 10 ملايين برميل من النفط الخام يومياً، ويتم الحصول على نصف هذا من الدول الشرق الأوسط. ان اعتماد الصين على الطاقة المستوردة والدور المهم الذي تؤديه الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط في تلبية هذا الطب يجعل من المنطقة سوقاً لاغنى عنه للطاقة بالنسبة للصين. وتؤدي استثمارات الطاقة دوراً مهماً في مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقت في العام 2013 لربط الصين تجارياً ببقية العالم عبر الطرق البرية والبحرية. لقد بات العراق جزءاً أساسياً من هذه الاستثمارات وكان ثالث أكبر شريك للمشاركة في قطاع الطاقة لمبادرة الحزام والطريق منذ عام 2013، بعد باكستان وروسيا. فقد استوردت الصين كمية كبيرة من النفط الخام من العراق بلغ مجموعها 55.49 طناً في عام 2022، الأمر الذي ولد عائدات بقيمة 39.04 مليار دولار. بإزاء ذلك، لم تصدر الصين سوى 22 مليار دولار من النفط الخام في العام 2018، غير ان هذا الرقم ارتفع إلى 49 مليار دولار في عام 2022 بفضل صادراتها من العراق. ان الزيادة الكبيرة في تجارة النفط وحدها تبرّز الأهمية الاستراتيجية للعلاقات الثنائية بين الصين والعراق من حيث سياسات الطاقة.

IRAQ COPY

باتت المناطق، مثل الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مسرحاً لصراع القوى العالمية بين الولايات المتحدة والصين، ولاسيما منذ بداية القرن الحادي والعشرين. ومع اشتداد المنافسة بين هذين البلدين، نما التأثير على البلدان الثالثة بنحو كبير.

لقد ظهر الشرق الأوسـط، الـذي عانى كثيراً من الحروب الأهلية والحوادث الإرهابية والأزمـات الاجتماعية في التاريخ الحديث، بوصفه جغرافيا ذات حركيات فريدة للصين والولايات المتحدة على السواء. وعلى الرغم من ان الصين كان لديها تعاون اقتصادي مع بلدان الشرق الأوسط في الماضي، إلا ان علاقاتها العسكرية، والسياسية، والاجتماعية جديدة نسبياً مقارنة بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى التي لها صلات بالشرق الأوسط. لكن مع ذلك قامت الصين بتسريع سياساتها في الشرق الأوسط خلال العقد الماضي، ولاسيما عبر مبادرة الحزام والطريق التي أعلن عنها في عام 2013.

وعملت الصين، منذ ذلك الحين، على زيادة تعاونها مع دول الشرق الأوسـط، ولاسيما مع العراق. ان موقع العراق الجغرافي الاستراتيجي وتجارته عبر الخليج العربي يجعله نقطة حاسمة في خارطة طريق الصين لمبادرة الحزام والطريق.

ان المصالح الاقتصادية الصينية تضع استيراد الطاقة من الشرق الأوسط أولوية قصوى. وبوصف الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، فهي تشتري أكثر من 10 ملايين برميل من النفط الخام يومياً، ويتم الحصول على نصف هذا من دول الشرق الأوسط. ان اعتماد الصين على الطاقة المستوردة والدور المهم الذي تؤديه الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط في تلبية هذا الطب يجعل من المنطقة سوقاً لاغنى عنه للطاقة بالنسبة للصين.

تؤدي استثمارات الطاقة دوراً مهماً في مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقت في العام 2013 لربط الصين تجارياً ببقية العالم عبر الطرق البرية والبحرية. لقد بات العراق جزءاً أساسياً من هذه الاستثمارات وكان ثالث أكبر شريك للمشاركة في قطاع الطاقة لمبادرة الحزام والطريق منذ عام 2013، بعد باكستان وروسيا.

فقد استوردت الصين كمية كبيرة من النفط الخام من العراق بلغ

IRAQ COPY

مجموعها 55.49 طناً في عام 2022، الأمر الذي ولد عائدات بقيمة 39.04 مليار دولار. بإزاء ذلك، لم تصدر الصين سوى 22 مليار دولار من النفط الخام في العام 2018، غير ان هذا الرقم ارتفع إلى 49 مليار دولار في عام 2022 بفضل صادراتها من العراق. ان الزيادة الكبيرة في تجارة النفط وحدها تبرّز الأهمية الاستراتيجية للعلاقات الثنائية بين الصين والعراق من حيث سياسات الطاقة.

تعتمد الصين على واردات النفط من العراق والتي تُنقل عبر الخليج. لكن مع ذلك، فان التوترات بين الدول والحروب الأهلية والحوادث الإرهابية في الشرق الأوسط تشكل تهديداً لاستقرار امدادات الطاقة الصينية في المنطقة. ولمعالجة ذلك، حددت الصين هدفاً يتمثل في «توفير الأمن والاستقرار» على طول طريق الامداد من العراق ودول الشرق الأوسط الأخرى. إذ يؤدي عدم الاستقرار في المنطقة أيضاً إلى تقلبات في أسعار النفط، والتي يمكن أن يكون لها تأثير خطير على الاقتصاد الصيني. ونتيجة لذلك، فان ما تأمله الصين من الشرق الأوسط في المقام الأول هو أن يظل شريكاً تجارياً موثوقاً به ومستقراً. ولتحقيق هذه الغاية، تستثمر الصين مليارات الدولارات في اتفاقيات ثنائية ومشاريع بنية تحتية مع دول الشرق الأوسط. فقد استثمرت بين عامي 2005 و 2018 114 مليار دولار في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران والعراق، وقد حدث 51 بالمائة من هذه الاستثمار بين عامي 2013 (عند اطلاق مبادرة الحزام والطريق) وعام 2018.

بدأت الحكومة العراقية بعد هزيمة تنظيم داعش في العراق، في البحث عن استثمارات جديدة لإعادة اعمار المدن التي دُمرت خلال الحرب. إذ احتاج العراق، في ظل محدودية قوته الاقتصادية، إلى تدفقات رأس المال الأجنبي والاستثمارات، ولاسيما لإعادة البنية التحتية والبنية الفوقية لمحافظات مثل الموصل وكركوك وصلاح الدين. وقد قدر وكيل وزير التخطيط العراقي قصي عبد الفتاح، ان هناك حاجة إلى 88 مليار دولار لإعادة بناء البلاد.

كانت الصين، التي تشتهر بتقديم القروض والاستثمارات لإعادة الإعمار، من الدول التي سعى العراق إلى تطوير علاقات أوثق معها. وفي بيان

IRAQ COPY

صادر عن محافظة الموصل عام 2020، وجهت دعوة للشركات الصينية للاستثمار في مختلف القطاعات بما في ذلك النفط والزراعة والاسكان. زد على ذلك، وافقت الشركات الصينية خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي آنذاك عادل عبد المهدي إلى بكين، على مشروع لبناء 8 ملايين مسكن في محافظات العراق كافة تقريباً.

على الرغم من ان الصين سخية مالياً للعراق، إلا ان الاستثمارات والقروض من البنوك الصينية اكتسبت سمعة سيئة في المجتمع الدولي. يُزعم ان قروض الصين قد جرّت بعض البلدان مثل سريلانكا وزامبيا إلى «فخ الديون» بعد أن عجزت عن سداد ديونها. وعبرت السلطات الغربية عن مخاوفها بشأن هذه القضية. فعلى سبيل المثال حذر ريتشارد مور رئيس MI6*، من « فخاخ الديون» الصينية في أول بث مباشر له بعد توليه منصبه. أضف إلى ذلك، تشير بعض التقارير إلى أنه لايتم تقاسم مبالغ القروض والضمانات بشفافية عندما تقدم الصين قروضاً إلى البلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل. وتبعاً لـ AidData، استثمرت 300 مؤسسة ومنظمة صينية تابعة للدولة في مشاريع بقيمة 843 مليار دولار في 165 دولة وقدمت قروضاً.

وعلى الرغم من استعداد الصين لتقديم القروض، أدت الأمثلة السلبية مثل سريلانكا إلى زيادة الجماعات المعارضة ضد الاستثمارات الصينية في بعض البلدان. والعراق من بين الدول التي توجد فيها مثل هذه المعارضة، على الرغم من ان هذه الجماعات هي حالياً أقلية. وقد أعرب بعض أفراد الجمهور عن مخاوفهم، ولاسيما اولئك الذين انتقدوا الاتفاقيات المبرمة لإعادة إعمار حقول النفط من جانب الشركات الصينية. زد على ذلك، فان بعض الاقسام في الحكومة تشكك أيضاً في استثمارات الصين. لذا وفيما تتقدم العلاقات بين الاقتصادية بين الصين والعراق، قد يتصاعد الضغط الجماهيري على هذه العلاقات في السنوات المقبلة.

الهوامش:

* جهاز استخبارات سري بريطاني. المترجم

IRAQ COPY

الملاحظات:

- ان العلاقات العراقية الصينية لم ترتق حتى الآن، على الرغم من الاستثمارات الصينية الكبيرة في العراق في قطاع الطاقة، إلى مستوى حاجة البلدان لبعضهما الآخر؛ حاجة العراق إلى الاعمار والتنمية وعطش الاقتصاد الصيني المتزايد للطاقة.
- ان الاستثمار الواعي والامثل لمبادرة الحزام والطريق الصينية من شأنه أن يمكّن العراق من معالجة أوجه القصور في الاقتصاد لعل أهمها الاقتصاد الريعي وتكريس الجزء الأكبر من العوائد للنفقات التشغيلية.
- للصين تاريخ ايجابي وجيد حيال العراق والمنطقة وهذا الأمر يبعث على الثقة إزاء دورها المتزايد في العراق واعادة الاعمار، على خلاف البلدان الأخرى كالولايات المتحدة التي كان لها اليد الطولى بتخريب العراق واشاعة الفوضى فيه.

لماذا لم تتسن الفرصة للديمقراطية في العراق بالنجاح: جذور الفساد في عراق ما بعد صدام

الكاتب:

ريناد منصور

مدير مشروع مبادرة العراق وباحث أقدم في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس.

المصدر:

مجلة الفورين افيرز

https://www.foreignaffairs.com/iraq/why-iraqi-democracy-never-stood-chance

التاريخ:

30 اذار 2023

المعهد العراقي للحوار - فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

عند عودتهم الى بغداد بعد عقود من العيش خارج البلاد, واجه العراقيون المبعدون ازمة شرعية. كيف سيتسنى لهم الحديث باسم العراقيين وهم كانوا خارج العراق لسنوات طويلة؟ الاجابة اخذت شكل انشاء نظام سياسي قائم على الهوية بطريقة تسمح لهم توسيع قاعدتهم الانتخابية بالإضافة الى تعزيز سلطاتهم. من بين رؤساء الوزراء السبعة سواء الذين قضوا كامل مدتهم او الذين ترأسوا الحكومات لفترات انتقالية منذ عام ٢٠٠٤ كان هنالك رئيس وزراء واحد فقط, رئيس الوزراء الحالي, محمد شياع السوداني, والذي وصل الى السلطة في نهاية عام ٢٠٢٢, لم يكن من ضمن العائدين من المنفى. على الرغم من ان النظام السياسي الذي قام بعد سقوط صدام ـ النظام الذي كان من المفترض ان يشمل ويمثل التنوع في العراق ـ لم يتسبب بتقسيم البلاد, الا انه اذكى نيران الانقسام الطائفي والاثني بشكل مباشر او غير مباشر.

قبل عشرين عاما في مثل هذا الشهر, غزت الولايات المتحدة وحلفائها العراق, واعدة بإزاحة نظام صدام حسين وبناء ديمقراطية جديدة ومزدهرة بدلا عنه. ونجح هؤلاء في الإطاحة بصدام بشكل سريع, لكن بناء عراق ديمقراطي اثبت بانه أصعب بكثير. بدلا عن ذلك, ما ظهر بعد العام ٢٠٠٣ كان نظاما سياسيا قائم على الفساد وخدمة المصالح الشخصية والقمع الشديد بشكل يماثل العنف الذي كان يستخدمه النظام السابق.

على الورق, بدا العراق في السنوات العشرين الماضية وكأنه بلد ديمقراطي, أجريت فيه خمسة انتخابات على الصعيد الوطني وانتقلت فيه السلطة سلميا الى حد كبير بين أحـزاب سياسية ورؤسـاء وزراء مختلفين. لكن حكوماته فشلت على صعد جوهرية. فلم تكن الحكومة قادرة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين, عوضا عن ذلك قامت بتكريس نظام فاسد يعود بالنفع على نخبة صغيرة امنت وضعها بغض النظر عن طبيعة الشخص الذي يشغل منصب رئيس الوزراء. كما فقد العراقيون ايمانهم بهذا النظام بشكل تدريجي. مع كل دورة انتخابية, يتناقص عدد المقترعين, لينخفض عدد الناخبين الى أدنى مستوياته بنسبة مشاركة بلغت ٤١٪ في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١. هذه النسبة المعلنة من قبل الحكومة قد تكون مبالغ فيها, حيث أخبر العديد من المسؤولين الكاتب بان النسبة الحقيقية للمشاركة كانت في حدود العشرينات.

لقد واجه النظام تحديات خطيرة من مجموعات حست بتعرضها للإقصاء: الانتفاضة التي قادها مقتدى الصدر, رجل الدين الشيعي الذي أصبح بعد ذلك جزءا من منظومة الحكم في العراق, صعود تنظيم الدولة الإسلامية الدموي, والمعروف أيضا بتنظيم داعش, في عام ٢٠١٤ ردا على الاقصاء الحكومي للسنة, ومظاهرات تشرين في عام ٢٠١٩, عندما نزل شباب عراقيون الى الشوارع منددين بالواقع المزري للخدمات ورافضين ومعلنين رفضهم لمنظومة الحكم. هذا التحدي الأخير لم ينجم عنه تقديم تنازلات بل على العكس جوبه بالقمع, حيث قامت السلطات بقتل المئات وجرح عشرات الالاف من المتظاهرين. ان النخبة الحاكمة

العراقية التي جاءت الى السلطة بعد الغزو الأمريكي واعدة ببناء نظام حكم ديمقراطي, أصبحت الان تقابل السخط العام بالعنف اللامحدود.

ان ادواء النظام هذا تعزى في الغالب الى العجالة وسوء الاعداد حيث تحولت فيه الولايات المتحدة من غازية الى محتلة, بإشراف سلطة الائتلاف المؤقتة. ومن بين القرارات السيئة الصيت التي اتخذتها هذه السلطة في عام ٢٠٠٣ كان قرار حل الجيش العراقي, الامر الذي حرم الالاف من الرجال القادرين على حمل السلاح أسباب معيشتهم وخلق فراغا امنيا في مدن وحدود البلاد. كما قاد قرار سلطة الائتلاف المؤقتة باجتثاث أعضاء حزب البعث الصدامي الى طرد أكثر من أربعين ألف موظف مدني. لقد كانت هذه أخطاء يرى البعض بانها ضمنت اشتعال العنف والفوضى وتمزيق الدولة العراقية. لو قدر وان تم تجنب هذه القرارات, لكان العراق اليوم يسير في مسار مختلف.

لكن في واقـع الامـر, ان إخفاقات سلطة الائتلاف المؤقتة كانت تسير على هدي خطة تم الاعداد لها منذ سنوات. قبل عقد من الغزو, عملت الولايات المتحدة ومولت مجموعة من المبعدين العراقيين والذين اجتمعوا عدة مرات لوضع تصور حول عراق ما بعد صدام. خلال هذه الاجتماعات, بدأوا بصياغة شكل نظام لا يستبدل النظام القديم وحسب انما يضمن سلطتهم. هذا النظام يحكم العراق الان. لقد ساهم هذا النظام بإذكاء نيران الانقسامات الطائفية, ورسخ الفساد, وسحق المعارضين, كل ذلك مع تأمين مصالح النخب السياسية التي هرعت نحو ملئ الفراغ الذي خلفه غياب الدكتاتور. لكن هذا النظام غير قادر ولن يجلب ديمقراطية ذات معنى الى البلاد, ببساطة لأنه غير مصمم لتحقيق ذلك.

المجتمع العراقي الممزق

خلال التسعينات, دعمت الولايات المتحدة ودخلت في شراكات مع مجموعات من المبعدين العراقيين المنتمين في الغالب الى الأحزاب القومية الكردية والأحزاب الإسلامية الشيعية, وقلة من المجموعات العلمانية. تعرض هؤلاء الى مطاردة واضطهاد شديدين في ظل حكم

صدام حسين. خلال لقاءاتهم في الولايات المتحدة واوربا والمناطق الكردية الامنة في شمال العراق, قاموا بتحديد ملامح الدولة العراقية المستقبلية.

وجاءت لحظتهم خلال الفوضى التي أعقبت الإطاحة بصدام. ففي شهر تموز عام ٢٠٠٣, شكلت سلطة الائتلاف المؤقتة مجلس الحكم العراقي، وهو مؤسسة تم تكليفها بإدارة شؤون العراق لغاية انشاء منظومة حكم جديدة تحل محله. لقد تألف هذا المجلس بشكل رئيس من عراقيين عائدين من المهجر ـ القليل فقط من أعضاءه الخمسة والعشرين عاشوا في بغداد قبل الحرب ـ والذين قاموا وبشكل متسرع بالضغط من اجل كتابة دستور واجراء انتخابات. لقد أراد هؤلاء اثبات ان العراق بعد صدام أصبح بلدا ديمقراطيا بشكل تام. ولكن هذا العمل الاستعراضي الذي اخذ شكل تشريع قوانين جديدة والقيام بالممارسات الانتخابية هدف الى التغطية على واقع ان النظام السياسي القائم كان بعيد كل البعد عن الديمقراطية الحقيقية.

عند عودتهم الى بغداد بعد عقود من العيش خارج البلاد, واجه العراقيون المبعدون ازمة شرعية. كيف سيتسنى لهم الحديث باسم العراقيين وهم كانوا خارج العراق لسنوات طويلة؟ الاجابة اخذت شكل انشاء نظام سياسي قائم على الهوية بطريقة تسمح لهم ضمان الحصول على قاعدة انتخابية بالإضافة الى تعزيز سلطاتهم. خلال السنوات التي قضوها في المهجر, قام هؤلاء برسم شكل للنظام السياسي لعراق ما بعد صدام قائم على التوزيع الطائفي والاثني, يمثل فيه العرب الشيعة ٥٥ بالمئة من السكان, والسنة العرب ٢٢ بالمئة والكرد ١٩ بالمئة. هذا النظام الذي أصبح يعرف في العراق بنظام المحاصصة كان في الواقع ترتيبا لتقاسم عرقي وطائفي للسلطة, تتقدم فيه شؤون الجماعات الطائفية والقومية على مصالح الافراد وعلى الأيديولوجيات والقضايا الأساسية. من بين رؤساء الوزراء السبعة سواء الذين قضوا كامل مدتهم او الذين ترأسوا الحكومات لفترات انتقالية منذ عام ٢٠٠٤ كان هنالك رئيس وزراء واحد فقط, رئيس الوزراء الحالي, محمد شياع السوداني,

والذي وصل الى السلطة في نهاية عام ٢٠٢٢, لم يكن من ضمن العائدين من المنفى.

في العراق الجديد, ساعد تشكيل التحالفات على أساس الهوية الأحزاب السياسية التي يقودها المنفيون العائدون من المهجر على الفوز بالانتخابات. فقد فاز الائتلاف الوطني الموحد في الانتخابات البرلمانية الأولى التي اجريت في مرحلة ما بعد صدام في يناير ٢٠٠٥. تكون هذا الائتلاف من الأحـزاب الإسلامية الشيعية الرئيسية والتي استخدم قادتها الجاذبية الدينية ـ بما في ذلك مباركة اية الله العظمي علي السيستاني, اعلى رجال الدين الشيعة ـ ليصبح الممثل الرئيس للأغلبية الشيعية في العراق. وجاء في المركز الثاني, القائمة الكردية التي تمثل الأحزاب الكردية المهيمنة, والتي اعتمدت على ذاكرة الجرائم المرعبة التي ارتكبها صدام بالضد من الكرد لكسب الأصوات. ان اجتثاث سلطة الائتلاف المؤقتة لحزب البعث الذي كان اغلب أعضاؤه من السنة عنى بان العراقيين السنة لن يكون لهم الكثير من التمثيل في البرلمان الأول. الكثير من السنة قاموا بمقاطعة التصويت, والحكومة التي برزت من هذه الانتخابات كانت في الواقع تدار من قبل الاكراد والشيعة مع تمثيل محدود للسنة. في الوقت نفسه, لم يتسنى للأحزاب السياسية والحركات الغير مبنية على السياسات الهوياتية مثل الحزب الشيوعي العراقي أي فرصة بالنجاح ضمن النظام الانتخابي الجديد.

ساهم النظام السياسي الجديد بنشر الطائفية. حيث تسللت الهوية الى جميع العمليات البيروقراطية اليومية, مثل الحصول على جواز سفر جديد او إجازة السوق, على سبيل المثال ان معرفة اذا ما كان الموظف الإداري المسؤول عن اصدار الجوازات سنيا او شيعيا يساهم في الإسراع بإنجاح عملية الحصول على هذا الجواز. الخارطة الواقعية للكثير من المدن تغيرت لتعكس الاختلافات الطائفية, حيث عزلت المناطق ذات الأغلبية الشيعية عن المناطق السنية على سبيل المثال وأغلقت الطرق القديمة وحلت محلها مسارات جديدة تؤدي الى الضواحي ذات الهوية الطائفية الخالصة.

لقد رسمت التغطية الإعلامية الغربية صورة عن بلد منقسم بشكل عميق تمزقه مظالم تاريخية ضاربة في القدم. وذهبت السردية بالقول الى ان صدام حسين كان ناجحا في وضع الغطاء فوق هذه التوترات, لكن غيابه تسبب بخروج كل العداوات القديمة الى العلن. معبرا عن قلقه من سفك الدماء الحاصل, اقترح السيناتور جو بايدن في حينها تقسيم البلاد وفق حدود واضحة المعالم, يخصص قسم منها الى الشيعة, وقسم اخر الى العرب السنة, وقسم الى الكرد. هذه الرؤية البلقانية لمستقبل البلاد كشفت عن جهل بتاريخها, فالعراقيون عاشوا لقرون طويلة معا من دون نزاع طائفي. ومما لا شك فيه, كان نظام صدام حسين مسؤولا عن اذكاء هذه التوترات كجزء من سياسة فرق تسد لإدارة البلاد, لكن خطة بايدن كان من شأنها ترسيخ هذه الانقسامات التي فاقمتها السياسة. بالرغم من ان النظام السياسي الذي قام بعد سقوط صدام ـ النظام الذي كان من المفترض ان يشمل ويمثل التنوع في العراق ـ لم يقسم البلاد, الا انه اذكى نيران الانقسام الطائفي والاثني.

ومع توظيف السياسيين لسياسات الهوية من اجل تعبئة الناخبين عن طريق اثارة الخوف من الاخر, قاموا بعسكرة الهويات الطائفية, الامر الذي قاد الى صراع اهلي دموي بدأ في سنة ٢٠٠٦ مع صعود تنظيم القاعدة في العراق وجيش المهدي التابع للصدر ثم مرة أخرى في عام ٢٠١٤ مع صعود داعش. هذه الصراعات اشتعلت وفق خطوط الصدع الطائفي, واضعة الشيعية بالضد من السنة في معارك عكست العداوة والانقسامات التي وسمت سياسات عراق ما بعد الغزو.

استباحة الدولة

لقد عظمت ثروة العراق النفطية الهائلة من قوة النظام الجديد. مع افراغ اجتثاث البعث الجهاز الإداري للدولة من موظفيه الذين كانوا يسيرون شؤون البلاد, أصبح بإمكان الأحزاب السياسية التنافس على المقاعد الشاغرة ضمن الجهاز البيروقراطي, والذي رأوا فيه وسيلة للاستثراء, حيث منحت المناصب الحكومية الكثير من المسؤولين الفرصة للسرقة من المال العام لبلد نفطي غني. فقد تزاحمت الأحزاب

للحصول على مواقع في الكابينة الوزارية, والجهاز التشريعي والجهاز البيروقراطي وفي القضاء من اجل التربح. ومنحت مواقع عليا للموالين لهذه الأحـزاب. تمتع هـؤلاء بنفوذ وسيطرة على العقود الحكومية والمشتريات واساء الكثير منهم استخدام ميزانية الدولة لصالح احزابهم السياسية الحاكمة وليس لصالح المؤسسات الحكومية او للصالح العام. لقد كان حجم الفساد مهولا: ففي العام ٢٠١٤, قدر احمد الجلبي والذي كان يشغل منصب رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب في حينها حجم الأموال التي ضاعت بسبب الفساد بحوالي ٥٥١ مليار دولار خلال فترة السنوات الثمان التي شغلتها الحكومة السابقة.

في الوقت الذي اثرت النخب السياسية نفسها, كان العراقيون يعانون. فلقد استمر البلد بالأداء السيء على جميع الصعد وبجميع مقاييس التنمية البشرية ومتوسط الاعمار فيه هو من بين اسوء المعدلات في العالم. نعم, أربع عقود من الحرب, والتدخلات الخارجية, والصراع الأهلي كانت قد تسببت بهذا الواقع الكارثي, لكن نظام الفساد الذي تطور خلال السنوات العشرين الماضية كان له اثر وخيم على البلاد. فالموازنة العامة للبلاد تصل الى ١٠٠ مليار دولار في بعض الأحيان, لكن الحكومة فشلت بشكل مستمر بتقديم الخدمات الأساسية للناس, مثل المياه والكهرباء.

على سبيل المثال, يمكن للمرء ان ينظر الى الكيفية التي أثر بها الفساد السياسي على توفر الـدواء في العراق. فالشركة الحكومية المسؤولة عن شراء الادوية المعروفة باسم كاميديا لديها موازنة سنوية تبلغ مليار دولار سنويا. لكن, وكما كتب وزير المالية السابق علي علاوي في سنة ٢٠٠٨ ان «الادوية كان يتم تخزينها من قبل مسؤولي الشركة ثم تحويلها الى السوق السوداء او تصديرها بشكل غير قانوني.» كما تربحت الشركات المرتبطة بأحزاب سياسية معينة تابعة للنخبة الحاكمة الجديدة في العراق من ميزانية شركة كاميديا. هذه الانتهاكات كان لها تداعيات حقيقية. حيث وجدت دراسة أجريت من قبل المعهد الملكي البريطاني «جاثام هاوس» بان أكثر من ٧٠ بالمئة من الادوية المتوفرة للشراء في العراق اليوم اما من مزورة المنشأ او منتهية الصلاحية.

ولضمان افلاتهم من العقاب, قامت الأحـزاب السياسية الحاكمة بالسيطرة على المؤسسات والاليات المسؤولة عن ضمان النزاهة, بما في ذلك القضاء واللجان المستقلة, مثل هيئة النزاهة. اما مكاتب المفتشين العموميين والتي تم تأسيسها سنة ٢٠٠٣ لمراقبة عمل الوزارات وسلوك موظفيها فقد تم حلها في عام ٢٠١٩. حتى يومنا هذا, لا تزال النخب السياسية في بغداد مهتمة أكثر بتعزيز سيطرتها على السلطة أكثر من اهتمامها ببناء مؤسسات دولة متماسكة وفعالة يمكن ان يكون من شأنها محاسبة المسؤولين الحكوميين.

تأمين قمة الهرم

من اجل حماية سلطتهم المستحدثة, احتاجت النخب العراقية كذلك الى منع عودة وظهور شخص قوي مثل صدام بإمكانه ازاحتهم من مواقعهم. فقد اثنوا على قرار سلطة الائتلاف المؤقتة بحل الجيش في عام ٢٠٠٣, ولم يرغبوا بإعادة بناءه او نزع أسلحة الجماعات المسلحة المرتبطة بهم. بدلا عن ذلك, احتفظ كل حزب بتنظيمه شبه العسكري, الامر الذي أدى الى انتشار السلاح خارج قيادة وسيطرة الحكومة المركزية, وحكومة إقليم كردستان, وغيرها من الهياكل الحكومية المحلية.

لقد ساعـدت هـذه الجماعات المسلحة على تأمين وحماية النظام, عازلة النخبة من التحديات والتهديدات مثل التمرد والحركات الاحتجاجية. فالجيش العراقي الرسمي, وبالرغم من الدعم والاستثمار الأمريكي الهائل, بقي ضعيفا. فعند ظهور داعش في عام ٢٠١٤, تداعى الجيش ونجح بضعة الاف من المسلحين بالسيطرة على ثالث أكبر مدن البلاد بسهولة. أخيرا, مدفوعين بمخاوف احتمال قيام داعش بالتوغل بشكل أكبر داخل البلاد, نشرت النخب السياسية المجموعات المسلحة التابعة لها لتقوم في نهاية المطاف بطرد المسلحين من البلاد في عام ٢٠١٧.

في أكتوبر عام ٢٠١٩, ظهر هناك تهديد داخلي أعمق للنظام عنما قام شباب عراقيون محبطون باحتلال ساحة التحرير وغيرها من المساحات العامة في مدن مختلفة من ارجاء جنوب العراق. وبدلا من المطالبة

باستقالة شخص واحد قائد واحد او ادانـة حزب سياسي بعينه, عبر هؤلاء عن سخطهم على النظام برمته, مدينين المحاصصة وتقسيمها الفئوي للبلاد. أحد اللوحات الاحتجاجية التي رفعت خلال التظاهرات كتب عليها «لا شيعة ولا سنة ولا مسيحيون, كلنا عراقيون.» ولكن ردا على المظاهرات قامت السلطات باستخدام أساليب القمع متمثلة بمسلحين حكوميين والتنظيمات شبه العسكرية لخنق المظاهرات, متسببة بمقتل المئات وجرح العشرات من الاف. قام النظام بفعل ما صمم لان يقوم به. فقد عزل نفسه من التهديدات المتمثلة بعودة القائد القوي عن طريق انقلاب عسكري او تنامي الحركات الشعبية الثورية. لقد جعل العنف العراق مكانا خطرا للمتظاهرين والناشطين الذين يدينون الفساد ويدعون الى ديمقراطية أوسع.

ما هو الثمن؟

لم يكن من المفترض ان تسير الأمور هكذا ـ كما يذهب الى ذلك القول الشائع. أخطاء الولايات المتحدة في اعقاب الغزو حكمت على عملية إعادة بناء العراق بالفشل. كان ينبغي على سلطة الائتلاف المؤقتة الإبقاء على الجيش العراقي على حاله وتنحية الضباط الكبار الموالين لصدام فقط. وكان عليها الاحتفاظ برأس المال البشري للحكومة بدلا من ابعاد الكثير من الموظفين الحكوميين بذريعة اجتثاث البعث. افراغ الدولة العراقية من جهازها الإداري والعسكري زرع بذور الفوضى المستقبلية.

لكن في ظل النظام الـذي ظهر في العراق منذ الغزو الأمريكي, مجموعة أخرى من الأخطاء ارتكبت وكانت اكث فداحة. لم يبذل جهد كبير للتأمل في شكل النظام السياسي الذي كان من المفترض ان يحل محل نظام صدام. كان على سلطة الائتلاف المؤقتة عقد مؤتمرات محلية تبحث من خلالها عن قادة محليين يحملون مصداقية بدلا من الاعتماد على المبعدين العائدين الى البلاد والساعين لتمكين أنفسهم. لم تبذل الولايات المتحدة وحلفاؤها الكثير من الجهد لتحميل المسؤولية للزعماء السياسيين والمبعدين الذين سارعوا بالعودة لملأ الفراغ في السلطة في البلاد. كان عليهم الدفاع عن المؤسسات الناشئة في العراق

بشكل أفضل - الوكالات الحكومية الجديدة, القضاء, الهيئات المستقلة مثل هيئة النزاهة ـ والتي كانت تحت خطر الوقوع تحت سيطرة حلفاء الولايات المتحدة المحليين. هذا الفشل عمق الفجوة بين النخبة السياسية الجديدة في العراق والشارع العراقي. بدلا عن ذلك, قامت الولايات المتحدة ببناء منطقة خضراء محصنة في بغداد عزلت فيها الزعماء العراقيون الجدد عن باقي المجتمع.

ولكن, مـرار وتكرارا, قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بتقديم مصالحها الداخلية الخاصة والتي سعت الى تحقيق مكاسب سريعة لتقديما لجمهورها في الداخل بدلا عن اخذ الوقت الكاف لبناء دولة حقيقية. قام هؤلاء باللجوء الى خيارات سياسية متسرعة في دعم الوضع القائم المستقر ظاهريا داخل النظام الجديد, حتى لو تسبب ذلك بتعريض عملية بناء الدولة على المدى البعيد للخطر. في عام ٢٠١٠, اختار الامريكيون دعم رئيس الوزراء نوري المالكي عندما كان يقوم بتركيز السلطة بيده, وتقويض نظام الرقابة, والاشـراف على حكومة متهمة بالقيام بالعديد من الانتهاكات لحقوق الانسان. كان احتلال داعش لقسم كبير من البلاد في عام ٢٠١٤ يعود بسببه جزئيا الى سوء الحكم في عهد المالكي: الطائفية الشيعية التي همشت السنة, والفساد المحمي سياسيا الذي أضعف الدولة, والاعتماد على التنظيمات شبه العسكرية التي اوهنت الجيش. ثم في عام ٢٠٢٢, دعمت الولايات المتحدة وغيرها من حلفائها الاوربيين رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي والذي تسبب سعيه المتردد لاقتلاع الفساد بانتهاكات مزعومة لحقوق الانسان والتي كانت كما وصفتها صحيفة الواشنطن بوست بكونها «سر مفضوح بين الدبلوماسيين في بغداد.» شركاء العراق الدوليون ربما اعتقدوا بان تقوية الحكومات المتعاقبة ودعم عملية الانتخابات السلسلة سيؤدي ببساطة الى ضمان الاستقرار في البلاد, لكن ذلك الخيار جاء على حساب المؤسسات الحكومية وعلى حساب الشعب العراقي.

خلال العقدين الماضيين, تضاعف عدد سكان العراق تقريبا. اغلب العراقيون اليوم هم تحت سن ٢٥ وليس لديهم أي ذكريات عن صدام وحكمه. الكثير منهم لا يؤمنون بالسرديات الطائفية التي ظهرت ما بعد

عام ٢٠٠٣ والتي البت السنة بالضد من الشيعة. وأكثر ما يهمهم هو رؤية تحسن في مستويات المعيشة في البلاد: لقد صارع الشباب من اجل الحصول على عمل او الحفاظ على أسباب معيشتهم. ولقد ازداد اعتماد السلطات العراقية على العنف للحفاظ على السلطة والمعارضة في البلاد اصبحت أكثر خطورة. ينبغي على اللاعبين الدوليين الذي لا يزالون منخرطين في العمل على بناء الدولة العراقية الاستفادة من دروس السنوات العشرين الماضية. فدع النخبة على حساب مؤسسات الدولة والمصلحة العامة لن يقوي من الديمقراطية في العراق ـ انما ستستمر بإضعافها.

الملاحظات:

- كان الهدف المعلن لحرب احتلال العراق هو تغيير نظام الحكم الاستبدادي وانشاء نظام بديل قائم على الديمقراطية والحريات والتبادل السلمي للسلطة. ولم يكتمل تحقيق هذا الهدف بالرغم من مرور عقدين على نشوء التجربة الديمقراطية في العراق وتوالي انعقاد الجولات الانتخابية على المستوى المركزي والمحلي.
- عانى النظام الجديد ومنذ تأسيسه من مشاكل بنيوية غرست فيه وظلت تعيد انتاج نفسها وتخلق أزمات تلازمه حتى هذه اللحظة, حيث أنشئ النظام الجديد على أسس المحاصصة الاثنية والطائفية وتوزيع الوظائف العامة على أساس الـولاءات الحزبية والمذهبية وتمكين استغلال المناصب الوظيفية للاستثراء ونهب المال العام.
- يوفر النظام السياسي الحالي بيئة تؤمن الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم الفساد وتعرقل مساعي التغيير والإصلاح سواء من داخل النظام او عن طريق الاستجابة لمطالب الاحتجاجات الشعبية.

ما هو حجم النفوذ الذي تمتلكه إيران في العراق؟

الكاتب:

كيلي روبنسون

كاتبة في شؤون الشرق الاوسط ومحررة في صحيفة الديلي نيوز بريف

المصدر:

مجلس العلاقات الخارجية

https://www.cfr.org/in-brief/how-much-influence-does-iran-have-iraq?utm_source=tw&utm_medium=social_owned

التاريخ:

18 تشرين الأول 2022

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

لقد قامت إيران ببناء نفوذ سياسي معتبر في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين. ومن الممكن لمجال النفوذ الكبير الذي تمتلكه إيران ان يتوسع, متسببا برفع التوترات الداخلية ومثيرا لمخاوف صناع القرار الأمريكيين. هناك مصلحتان جوهريتان تقفان وراء الانغماس الإيراني في العراق. الأولى, هي منع الحكومة في بغداد من التحول مرة أخرى الى العداء نحو طهران, اما هدف إيران الثاني في العراق هو طرد القوات الامريكية خارج العراق والمنطقة بشكل عام. يمتلك البلدان أواصر قوية بحكم الدين والثقافة والجغرافية, ويتشاركان حدودا طويلة تمتد لألاف الاميال, كما يمتلك البلدان روابط تجارية قوية, حيث يعد العراق ثاني أكبر وجهة تصديرية لإيران ولفترة طويلة الان, صار العراق معتمدا على واردات الغاز والكهرباء الإيرانية, والمعفية من العقوبات الامريكية المفروضة على قطاع الطاقة. يتشارك العراق وإيران الموارد المائية والتي من الممكن ان تصبح ميدانا كاشفا لآثار التغير المناخي.

IRAQ COPY

ماهي المصالح الإيرانية في العراق؟

انخرطت إيران بعمق في الشأن السياسي العراقي منذ سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣. وهنالك عدد لا بأس به من الأحزاب السياسية العراقية تمتلك روابط مع إيران, التي تقوم بتمويل وتدريب جماعات شبه عسكرية متحالفة مع هذه الأحزاب. البعض من هذه المجموعات المسلحة المنضوية تحت مظلة قوات الحشد الشعبي العراقي تدين بولائها للمرشد الأعلى في إيران اية الله علي الخامنئي. لقد استخدمت هذه الفصائل العنف سابقا لقمع أي معارضة للنفوذ الإيراني وهي تحاول طرد القوات الامريكية المتبقية في العراق. منذ تاريخ طرد الدولة الإسلامية في العراقية في عام ٢٠١٧, شنت الفصائل المدعومة إيرانيا وبشكل متكرر هجمات على الالفين وخمسمئة جندي امريكي المتبقين في العراق والمناط بهم القيام بمهام استشارية غير قتالية.

هناك مصلحتان جوهريتان تقفان وراء الانغماس الإيراني في العراق. الأولى, هي منع الحكومة في بغداد من التحول مرة أخرى الى العداء نحو طهران, كما حصل في السابق عندما احتل العراق ايران وبدأ حرب الثمان سنوات بين البلدين في الأعوام ١٩٨٠-١٩٨٨ التي قضى فيها حوالي المليون إيراني و من ٢٥٠,٠٠٠ الى ٥٠٠,٠٠٠ عراقي, والتي يقال ان العراق استخدم فيها العراق الأسلحة الكيمياوية. اما هدف إيران الثاني في العراق هو طرد القوات الامريكية خارج العراق والمنطقة بشكل عام.

في ذات الوقت, تعسكر في شمال العراق عدة جماعات كردية معارضة ممنوعة من العمل في داخل الأراضي الإيرانية. وكانت إيران قد قامت بشن بعض الهجمات على هذه الجماعات المنفية, اخرها حصل بعد قيام بعض من هذه الأحزاب, من ضمنها الحزب الديمقراطي لكردستان ايران وحزب كوملا الكردستاني الإيراني بدعم التظاهرات النسوية المضادة للحكومة والتي عصفت بإيران في نهاية العام ٢٠٢٢.

هل يوجد هناك مقاومة داخلية للنفوذ الإيراني؟

لقد كان تدخل إيران في الشأن العراقي أحد الأسباب وراء المظاهرات الكبيرة المناهضة للحكومة والتي بدأت في عام ٢٠١٩, عندما ادان المتظاهرون طهران بسبب دعمها للنظام الحكومي الفاسد والذي تأسس بعد انتهاء حقبة صدام

حسين ورفضوا القمع الذي شنته الميليشيات المدعومة من إيران. كما ساهم التدخل الإيراني في اذكاء الصراع الداخلي الذي حال دون تشكيل حكومة عراقية بعد انتخابات أكتوبر عام ٢٠٢١. أحد أطراف الصراع ذلك قاده رجل الدين القوي مقتدى الصدر, والذي عارض كلا من التدخلين الأمريكي والإيراني. لكن كتلة الصدر فشلت في منع المشرعين من اختيار محمد شياع السوداني كرئيس للوزراء في شهر تشرين الثاني عام ٢٠٢٢.

علاوة على ذلك, الكثير من العراقيين يبجلون اية الله العظمى علي السيستاني المولود في إيران, ويمثل اعلى سلطة أخلاقية ودينية في البلاد, والذي يقدم نموذجا للنهج الهادئ الذي لا يتدخل فيه رجال الدين رسميا في السياسة. وليس لليسستاني موقف رسمي حول إذا ما كان ينبغي على العراق ان يحذو حذو إيران بتبني حكومة دينية, وهو ما يرى فيه بعض المراقبين رفضا ضمنيا لمفهوم الجمهورية الإسلامية.

ما مدى قوة علاقات إيران خارج ميدان السياسة؟

يمتلك البلدان أواصر قوية بحكم الدين والثقافة والجغرافية. «ببساطة, لا يمكن للمرء ان يبعد العراق وإيران عن بعضهما,» قال الرئيس العراقي برهم صالح في مؤتمر عقده مجلس العلاقات الخارجية في عام ٢٠٢١. كلا البلدين غالبية سكانهما من المسلمين الشيعة, مع نسبة كبيرة من السكان الاكراد, ويتشاركان حدودا طويلة تمتد لآلاف الاميال, تشهد سنويا عبور عشرات الملايين, غالبيتهم من الحجاج الإيرانيين الزائرين للأضرحة في كربلاء والنجف والتي يقدسها المسلمون الشيعة في العالم بشكل كبير. في السنوات الأخيرة, تشير التقارير الى ان إيران قامت بإنفاق مئات الملايين من الدولارات في سبيل إعادة بناء البعض من هذه الاضرحة. وفيما مضى, احتضنت إيران مئات الالاف من العراقيين الذين هربوا من ديكتاتورية صدام, حيث عاد الكثير من هؤلاء الى العراق بعد الإطاحة به.

كما يمتلك البلدان روابط تجارية قوية, حيث يعد العراق ثاني أكبر وجهة تصديرية لإيران في سنة ٢٠٢١ بعد الصين. هذه الشراكة التجارية لم تغب عن نظر المحتجين في العراق خلال تظاهرات عام ٢٠١٩, عندما شجب المتظاهرون انتشار البضائع الإيرانية رديئة النوع في بلادهم. ولفترة طويلة الان, صار العراق

معتمدا على واردات الغاز والكهرباء الإيرانية, والمعفية من العقوبات الامريكية المفروضة على قطاع الطاقة. يتشارك العراق وإيران الموارد المائية والتي من الممكن ان تصبح ميدانا كاشفا لآثار التغير المناخي وعملية بناء السدود من قبل إيران لتقليص كمية المياه الواردة الى العراق.

ما الذي تعنيه هذه العلاقة بالنسبة لإيران والقوى الأخرى؟

منذ انتهاء الاحتلال الأمريكي للعراق والذي دام لمدة ثمان سنوات, سعت الولايات المتحدة لتقوية الحكومات العراقية بشكل تستطيع معه مواجهة التحديات التي تتعرض لها السيادة العراقية بما في ذلك التهديدات القادمة من إيران, ويكون بمقدور واشنطن الاحتفاظ بعلاقات ودية معها. بالإضافة الى ذلك فان ضمان الوصول الأمريكي الى مصادر الطاقة الهائلة التي يمتلكها العراق هو من الأمور التي تحتل أولوية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة. وبالرغم من قيام الحكومة العراقية المركزية بإبطال عقود لشركات أمريكية عاملة في كردستان في بداية سنة ٢٠٢٢, لا تزال الولايات المتحدة تمتلك استثمارات كبيرة في قطاع الطاقة بالمنطقة. بالنتيجة, فان كل من واشنطن وطهران يتسابقان لتعظيم نفوذهما في هذا البلد, لكن ميزان الأفضلية يميل الى ناحية طهران. يرى خبراء من داخل وخارج المنطقة بان الزعامات العراقية تنظر الى إيران كحليف يمكن الاعتماد عليه أكثر من الولايات المتحدة, واي طرف سيخرج منتصرا من الصراع على السلطة في داخل العراق سيسعى على الأرجح لموازنة العلاقات بين واشنطن وطهران.

يمكن للدول الأخرى الراغبة في احتواء إيران مواجهة نفوذها عن طريق زيادة تعاونهم مع العراق. على سبيل المثال, بعد عقود من العلاقات المتوترة مع بغداد, تعمل السعودية المنافسة لإيران على مساعدة العراق ليكون اقل اعتمادا على الكهرباء الإيرانية كجزء من جهد أعظم لتقوية الروابط بين البلدين. حتى في خضم الانسداد السياسي القائم, فان بغداد مستمرة بسعيها لتمتين روابطها مع الحكومات العربية ولعب دور الوساطة الصراعات الإقليمية بما في ذلك المحاولة لإصلاح الروابط بين الرياض وطهران. بعض المحللين يجادلون بان هذه الجهود من شأنها مساعدة العراق لتعزيز موقعه إقليميا وإخراجه من دائرة التبعية لإيران.

الملاحظات:

- امتلكت ايران ومنذ الغزو الأمريكي للعراق واسقاط نظام صدام حسين نفوذا كبيرا داخل العراق, ويعود ذلك لأسباب عديدة أهمها العلاقات المتينة التي تمتلكها ايران مع الأحزاب والنخب السياسية العراقية والتي تعود الى فترة المعارضة وإقامة قسم كبير من هؤلاء داخل ايران لسنوات طويلة.
- وسعت إيـران من حجم نفوذها داخل العراق الى المجالات التجارية والاقتصادية والثقافية والأمنية. حيث ارتفع حجم الصادرات الإيرانية الى العراق سواء من البضائع او الغاز الطبيعي او الكهرباء الى معدلات ضخمة جدا. كما ارتفع عدد الحجيج الإيرانيين الذين يقومون بزيارة العتبات الدينية في العراق الى الملايين سنويا.
- ان اتساع مدى النفوذ الإيراني في العراق يصطدم غالبا بالمصالح الامريكية في هذا البلد والمنطقة ويخلق هذا الصدام حالة من التوتر والاضطراب داخل العراق, في الفترات التي يكون فيها من الصعب التوفيق بين مصالح هذان الطرفان.
- في السنوات الأخيرة وبعد العودة التدريجية للاستقرار السياسي والأمني للعراق, بذلت الحكومات العراقية جهدا كبيرا لاستعادة استقلالية العراق وعزله عن الصراعات والمحاور الإقليمية والدولية, والتأكيد لجميع الأطراف بان تحقيق أهدافهم لا يمكن ان يتأتى على حساب المصلحة الوطنية العراقية.
- ان توسيع شبكات العلاقات والمصالح الاقتصادية والتجارية والدبلوماسية العراقية بعيدا عن الاستقطاب الأمريكي الإيراني, يتيح للعراق مساحة اكبر من حرية المناورة ويقلل من خضوعه للضغوطات والاملاءات الخارجية التي يمكن ان تفرض عليه من قبل احد الطرفين.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها المعهد العراقي للحوار في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور: -

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- **ملخص تنفيذي**: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المعهد فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات**: وهي تمثل راي المعهد ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المعهد بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المعهد يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المعهد حصراً.

الامر الرابع: يسر المعهد استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المعهد مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks